أنشودة الهامش!

ما يُثْبَت وما يُهْمَل من فروق النسخ عند التحقيق

د. خالد فهمي(*)

مدخل

تمثِّل العناية بمسألة «ما يُثْبَت وما يُهْمَل من فروق النسخ» أهمية كبيرة على طريق تحقيق النص؛ ذلك أنها تبرهن على مدى وعي المحقق بطبيعة النص، وتكشف مدى قدرته على التعامل معه، قراءة وفهمًا، ومعالجة وهضمًا، واستبقاءً واستبعادًا.

إن قضية الإثبات والإهمال لفروق النسخ تستمدُّ مكانتها من كونها دليلًا على إحسان عمليات كثيرة؛ إذ هي ترتبط بقضية النَّسْخ، والمقابلة، والتخريج، وعرض مادة الكتاب، مشغلة التحقيق، على مصادره التي استقى منها معلوماته، وعلى النجاح في تمثُّل أسلوب مؤلفه، وما يلازمه من خصائص تشكل شخصيته الأسلوبية.

ومن هنا فإن النظر إلى مسألة «ما يثبت ويهمل من فروق النسخ» على أنها أمرٌ شكلي أو إجرائي فقط - خطأ وخطر معًا.

إنني على يقين من أن التعامل مع هذه المسألة بنوع حذر سيمنح تحقيق النصوص حيوية ظاهرة؛ ذلك أن النص في صورته المخطوطة أشبه شيء بالكائن الذي نرمي إلى استحيائه، وبعثه من جديد، ولا حذر في طريق هذا الإحياء ضامن لجودة بعثه من جديد.

(*) كلية الآداب، جامعة المنوفية.

ونعالج في هذا المبحث خمسة مطالب، هي:

١- مفهوم فروق النسخ، ومفرداتها

يبدو من تتبُّع الحديث عن فروق النسخ في أدبيات علم تحقيق النصوص في العصر الحديث أن مفهومها دائر حول: الاختلافات الناجمة من تعدد النُّسخ الخطية لنص واحد، وهي تلك الاختلافات التي يكشفها المحقِّق في ما يسمى بالتحقيق الابتدائي(١) الذي يتركز على:

أولًا- نَسْخ المخطوطات بعد جمعها.

ثانيًا- المقابلة بين هذه النُّسخ جميعًا.

ثالثًا- ذكر الاختلافات الناجمة عن عملية المقابلة (فروق النسخ).

رابعًا- محاولة الترجيح والاختيار بين هذه الاختلافات.

يقول مجدي وهبة وكامل المهندس: «التحقيق الابتدائي: Recension، مصطلح يطلق على المرحلة الأولى في تحقيق النصوص القديمة من جمع النسخ المختلفة للمؤلَّف المخطوط، ومعرفة تاريخها، ومقابلتها بعضها ببعض، وذكر الاختلافات بينها، واختيار الأقرب منها للصواب، حتى يكون أساسًا للتحقيق النهائي، وهو التصويب والتكملة والتعليق»(٢).

وعلى ضوء هذا يكون التعامل مع فروق النسخ واحدًا من عمليات تحقيق النص الأساسية.

ومن ثم فإن فروق النسخ بما هي الاختلافات الناجمة عن تعدد النُّسخ الخطيَّة التي تظهر عند المقابَلة، يمكن أن تتوزع على المفردات أو الأنواع التالية:

---

(١) انظر: تحقيق التراث، للدكتور عبد الهادي الفضلي ١٥٠.

(٢) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ٨٩. وانظر: تحقيق التراث ١٥٠.

أولًا- الفروق والاختلافات الناجمة عن النقص في إحدى النسخ.

ثانيًا- الفروق والاختلافات الناجمة عن الزيادة في إحدى النسخ.

ثالثًا- الفروق والاختلافات الناجمة عن التصحيف.

رابعًا- الفروق والاختلافات الناجمة عن التحريف.

خامسًا- الفروق والاختلافات الناجمة عن التبديل واختلاف المواضع.

سادسًا- الفروق والاختلافات الناجمة عن الخطأ في اللغة.

وقد تنبَّه بعض المعاصرين إلى بعض هذه الأنواع، على ما نجد عند د. عبد الهادي الفضلي في كتابه «تحقيق التراث»، الذي يقرر فيه أن «الفروق بين النسخ تأتي بالزيادة والنقصان، أو بالخطأ، أو التحريف أو التصحيف»[1].

٢- الوعي بمسألة فروق النسخ في الأدبيات المعاصرة لعلم تحقيق النصوص

إن الحق يفرض أن نقرر أن الوعي بمسألة فروق النسخ كان قد ظهر في الأدبيات المعاصرة لعلم تحقيق النصوص. وفي ما يلي محاولة لرصد تجليات الوعي بأبعاد هذه المسألة في التأليف المعاصر في علم تحقيق النصوص في التقاليد الاستشراقية والعربية معًا:

(٢-١) الوعي بمسألة فروق النسخ في التقاليد الاستشراقية

كشف فحص الوعي بمسألة فروق النسخ في التقاليد الاستشراقية لعلم تحقيق النصوص عن بعض ملامح العناية بها. وهو ما يمكن ملاحظته في ما يلي[2]:

---

(١) تحقيق التراث ١٤٩.

(٢) اعتمدتُ في ترتيب الأدبيات على تاريخ النشر، أو وفاة المؤلِّف عند تعذُّر معرفة تاريخ النشر.

(٢-١-١) ١٨٥١م (كارل لخمان)

لعل إشارة كارل لخمان المتوفى سنة ١٨٥١م إلى فروق النص تكون الأقدم في هذا السياق، ذلك أنه نظر إلى أن ذكر الاختلافات بين النسخ الخطية المختلفة يعدُّ واحدًا من عمليات ما سماه «التحقيق الابتدائي»، على ما يظهر من التعليق الذي أورده مجدي وهبة وكامل المهندس على مدخل: (التحقيق الابتدائي Recension) في معجمهما للمصطلحات العربية في اللغة والأدب[١].

وهذه الإشارة مهمة للغاية؛ لأنها تقرر أن ذكر الفروق مسألة أكبر من إجراء شكلي، إذ هي قاعدة من قواعد التحقيق لما ينبني عليها من تعيين الأقرب للصواب، واختيار بُعْد الفحص والتعليل وإقامة الدليل.

(٢-١-٢) ١٩٣٢م (جوتهلف برجشتراسر)

يأتي عمل برجشتراسر «أصول نقد النصوص ونشر الكتب» بمكانته المركزية في علم التحقيق، ليخطو خطوة مهمة تكشف عن الوعي بقيمة التعامل مع فروق النسخ في عمليات تحقيق النصوص.

ويكشف تحليل عمل برجشتراسر عن أن فروق النسخ قد تكون ناتج ما يلي:

أولًا- تعدد إبرازات الكتاب، أي تعدد مرات تأليفه، و«الإبرازة» مصطلح تراثي مرادف لمصطلح «الطبعة» المعاصر، يقول: «وتطابق الإبرازة في زماننا الطبعة». ثم يقول: «فكثير من الكتب العربية أُبرِزت مرات، وبين كل هذه الإبرازات وبعضها فروق؛ لأن المؤلف بعد إبراز كتابه أول مرة داوم على تصحيحه، وتوسيع مضمونه، وإضافة الملحقات إليه»[٢].

---

(١) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ٨٩.

(٢) أصول نقد النصوص ونشر الكتب ١٣٦.

ثانيًا- ما يقع من اختلافات بسبب التصحيف (النقط المغلوطة).

ثالثًا- ما يقع من اختلافات بسبب الأخطاء اللغوية والأسلوبية.

رابعًا- ما يقع من اختلافات بسبب أخطاء النُسَّاخ (بالزيادات/ والإسقاطات/ والتحريفات/ والأخطاء النحوية/ والخلل في النُسخ).

(٢-١-٣) ١٩٥٠م (بول ماس)

إن تحليل عمل بول ماس «نقد النص» الذي ظهر أول مرة سنة ١٩٢٧م، ثم نُشر مستقلًا في ليبتسك سنة ١٩٥٠م، يلزم معه استصحاب السياق العلمي الذي ظهر فيه، إذ ظهر في إطار البحث عن المدخل إلىٰ علوم الأوائل، وفحص كيفية بناء نصوص المخطوطات المتعددة المجهولة الأصول مما يجعلها عرضة للتشكك في صحتها، وفي سياق مهمة تستهدف «إخراج نص أقرب ما يكون إلىٰ الأصل»[1].

ويقرِّر بول ماس أن الاختلافات المفضية إلىٰ وجود فروق النسخ ناتجة عَمَّا يلي:

أولًا- وجود صدوع في النسخ المختلفة الموروثة، ومصطلح «الصُدوع» مهمٌّ جدًّا في هذا السياق، يدل علىٰ أهمية ما ينتج عن التعامل مع فروق النسخ، سعيًا إلىٰ إعادة بناء النص، وتخليصه من التشققات والصدوع.

ثانيًا- الاختلافات الناجمة عن التحريف.

ثالثًا- الاختلافات الناجمة عن أخطاء الكتابة (الإملاء والرسم).

(٢-١-٤) ١٩٥٣م (ريجيس بلاشير، وجان سوفاجيه)

يستمرُّ النظر إلىٰ مسألة فروق النسخ في التقاليد الاستشراقية لعلم تحقيق النصوص ضمن قواعد تحقيق (نصوص) المخطوطات، وهو ما يتأكد مرة أخرىٰ في

---

(١) نقد النص ٢٥٦.

عمل ريجيس بلاشير وجان سوفاجيه «قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها» عندما يفردان الفقرة الرابعة للحواشي في أثناء معالجته لتحقيق المخطوطات بعد:

(أ) تحقيق النص.

(ب) نظام الخط العربي.

(ج) عرض النص العربي.

وقد أخلصاه للحديث عن المبادئ العامة للتعامل مع فروق النسخ إثباتًا وإهمالًا. ويُلْمَح من هذه المبادئ العامة تفريق بلاشير وسوفاجيه بين أنواع الفروق التالية:

أولًا- الفروق الناجمة عن أخطاء الكتابة والإملاء والتصحيف، والسقط بسبب السهو. وهي ما يسميها أخطاء الناسخ الفردية.

ثانيًا- الفروق الناجمة عن أخطاء المؤلف وإهماله، أو الخلل في المفردات والتراكيب أو الأوزان والعَروض.

ثالثًا- الفروق الناجمة عن زيادات نسخة ونقص أخرىٰ.

(٢-١-٥) ٢٠١٤م (مركز البحوث الإسلامية بإستانبول (إيسام)

يبدو من تحليل ما ورد في «أسس تحقيق المتون»[١] التي وضعها مركز البحوث الإسلامية (إيسام) بإستانبول إخلاصها للتقاليد الاستشراقية بدرجة أكبر من غيرها من التقاليد، ولعل ذلك راجع - بشكل مبدئي - إلىٰ تأثير وجهة النظر الاستشراقية الألمانية تعيينًا؛ ذلك أنه قد ظهرت العناية بتفصيلات التعامل مع فروق النسخ، ووضع دليل إرشادي للمحققين بشأنها.

---

(١) انظر: أسس تحقيق المتون التي ستنشر من قبل مركز البحوث الإسلامية، (إيسام) بإستانبول، تركيا ٢٠١٤م، ص٤.

علىٰ أنه يمكن من خلال فحص هذا الدليل الإرشادي تبيُّن ما يلي:

أولًا- تقدير الفروق الناتجة عن الاختلافات بين النسخ بالزيادة (+) والنقص (-).

ثانيًا- عدم تقدير الفروق التي تكون مصحَّحة في إحدىٰ النسخ، بإجراءات التصحيح المعروفة في النسخ الخطية.

ثالثًا- التفريق بين الاختلافات والفروق الناجمة عن تقدير الحواشي.

(٢-١-٦) ملحوظات علىٰ معالجة التقاليد الاستشراقية لفروق النسخ

يتضح من عرض الأدبيات الاستشراقية المعاصرة لعلم تحقيق النصوص اتفاقها جميعا علىٰ مجموعة محددات أساسية فيما يتعلق بمبحث: «ما يثبت ويهمل من فروق النسخ» وهي المحددات التي تنظر إليها علىٰ أنها:

أولًا- عملية من عمليات التحقيق.

ثانيًا- تعدد أنواع هذه الفروق.

ثالثًا- اختلاف الوزن النسبي لأنواع الفروق، وعدم التسوية بينها جميعًا.

رابعًا- تقسيم الفروق تبعًا لأهميتها في إنتاج نص صحيح مقروء مفهوم، مع تقدير جانب القارئ، ورعايته.

(٢-٢) فروق النسخ في التقاليد العربية

يبدو من فحص الأدبيات المعاصرة لعلم تحقيق النصوص أنها تأسست علىٰ التقاليد الاستشراقية في المقام الأول. صحيح أن عددًا منها عرف بتقاليد القدماء في هذا المجال، وفصل القول في مناهجهم، لكنها ظلت معرفة سلبية؛ بمعنىٰ أنها لم تنتج مبادئ ولا إجراءات حاكمة في هذا الميدان. وهو ما جعلنا نقرر أن التقاليد العربية في التعامل مع فروق النسخ استمرت في استصحاب ما

سبق أن تقرر في تقاليد المستشرقين، وإن لم يُحْظَ في الوقت نفسه بالأهمية ذاتها التي شغلها فيها إلا استثناءات قليلة.

وفي ما يلي محاولة لرصد عناية التقاليد العربية بمسألة فروق النسخ في الأدبيات العربية المعاصرة[1]:

(٢-٢-١) ١٩٤٤م (د. محمد مندور)

تعد مقالة د. محمد مندور المنشورة بعنوان «حول أصول النشر العلمي» سنة ١٩٤٤م في كتابه «في الميزان الجديد»، من أقدم ما عالج وضعية فروق النسخ في عملية تحقيق النصوص في المهاد النظري الذي مهد به بين يدي نقده لنشرة د. عزيز سوريال لكتاب الوزير الأسعد بن مَمَّاتي (ت٦٠٦هـ) «قوانين الدواوين».

ويلحظ من تحليل ما أورده د. محمد مندور ما يلي:

أولًا- ثمة اختلافات جوهرية ينبغي إثباتها في الحواشي، وهي تلك الاختلافات

(١) يشير فرانتز روزنتال في كتابه «مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي» ١٠٩، إلى استشعار أهمية الهوامش، وقيمتها في التأليف التراثي. وقد قرر أن القدامى من المؤلفين «أخذوا يدرجون في المتن ذاته ما يريدون».

وقد وقع لي شخصيًا أكثر من مرة ما يدل على نوع وعي قديم بمبحث فروق النسخ، فقد ظهرت العناية بها من جانب فريقين من القدماء هما:

فريق المحققين الذين كانوا يتعرضون لبعض مسائل العلم طلبًا لتدقيقها.

فريق الشرَّاح الذين كانوا يتعرضون لبعض النصوص طلبًا لشرحها.

وقد كان هذان الفريقان يعمدان إلى الخطوات التالية:

أولًا- جمع نسخ النص الواحد.

ثانيًا- المقابلة بين هذه النسخ.

ثالثًا- إثبات فروق ما بين هذه النسخ في المتن (في أثناء التمهيد بين يدي تحقيق النقل، أو بين يدي شرحه).

وممن كان يفعل ذلك الإمام النووي (ت٦٧٦هـ) على ما نرى أمثلة له في كتابه «تهذيب الأسماء واللغات». وكذلك ابن قاسم المالكي (ت٩٢٠هـ) في شرحه على «الحدود النحوية» للأُبَّذي (ت٨٦٠هـ).

التي تفيد القارئ، وتضيف إلىٰ موضوع النص مَشْغَلة التحقيق.

ثانيًا- ثمة اختلافات تافهة لا يصح إثقال الهوامش بها، وهي ما يعبر عنها بأنها ما لا ضرورة لها(١).

ويبدو من عنايته بفروق النسخ وما أورده في أثناء الحديث عنها، تأثُّره بالتقاليد الفرنسية في هذا الباب، وهو ما يتضح من جهازه الاصطلاحي المستعمل في مناقشة تجليات المسألة.

ويتضح من تحليل ما أورده د. محمد مندور كذلك أن الهوامش موضع تخمين نتائج قراءات نصوص المخطوطات، يقول: «فإذا استعصىٰ الفهم، وجب علىٰ الناشر (المحقق) أن يلجأ إلىٰ ما يسميه العلماء بالتخمينات Conjectures، وله عندئذ... أن يودع (تخميناته) في الهوامش»(٢).

إن المدهش في هذه المحاولة المبكرة أن يسميها صاحبها بأصل من أصول النشر، وهو يقصد - ولا شك - التحقيق العلمي؛ لأنه يلحُّ علىٰ أن وظيفة الناشر (المحقق) تقديم النص القديم بطريقة يمكن فهمه بعدها.

(٢-٢-٢) ١٩٥٢م (عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلِّمي اليماني)

كان من المدهش أن يُظهر عبد الرحمن المعلمي (ت١٣٨٦هـ) في كتابه «أصول التصحيح العلمي» وعيًا بأهمية فروق النسخ؛ ذلك أنه أورد في أثناء كلامه عن التصحيح العلمي (تحقيق النصوص) مجموعة من الأمور شديدة الأهمية في هذه المسألة، هي:

أولًا- أن إغفال التنبيه علىٰ فروق النسخ يُعَدُّ خللًا.

ثانيًا- ضرورة التنبيه علىٰ الاختلافات الناجمة عن تعدد النسخ في الهوامش.

ثالثًا- إثبات ما يظنه المحقق خطأ في الهوامش مهمٌّ جدًّا، وله فوائد كثيرة.

---

(١) في الميزان الجديد ١٧٥.

(٢) المرجع السابق ١٧٧.

(٢-٢-٣) ١٩٥٤م (عبد السلام هارون)

لم يفرد الأستاذ عبد السلام هارون رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبحثًا لفروق النسخ، ولكنه تكلم عن أهمية إدراج الإشارات إلىٰ اختلاف النسخ في حواشي الصُّلب.

كما أنه أشار إلىٰ أهمية إثبات الفروق التي تنتج من معالجة النصوص؛ بسبب من الأمور التالية:

أولًا- ترجيح الروايات.

إن عددًا من النسخ قد تزيد بعض الروايات فيها عن غيرها من النسخ الأخرىٰ، مما ينتج عنه عند التحقيق ترجيح رواية ما، وهو ما يستلزم من المحقق «أن ينبه في الحواشي علىٰ صواب ما رآه خطأ، حرصًا علىٰ أمانة الأداء»[(١)].

ثانيًا- تصحيح الأخطاء.

ثالثًا- الزيادة والحذف.

يقول: «وللمحقق أن يشير في الحاشية (الهامش) إلىٰ ذلك الضرب من الزيادة»[(٢)].

(٢-٢-٤) ١٩٥٥م (صلاح الدين المنجد)

وقف د. صلاح الدين المنجد في رسالته «قواعد تحقيق المخطوطات» أمام مبحث تحقيق النص، فقرر في إجراءاته مجموعة مما يلزم المحقق عمله والوفاء به، وفي أثناء بيانه قرر ضرورة إثبات نتائج في الاختلافات بين النسخ مما يسمىٰ «الفروق» في هوامش التحقيق، وقد انحصرت هذه الفروق عنده في ما يلي:

أولًا- إثبات ما ثبت أنه خطأ في الحاشية.

ثانيًا- إثبات الروايات التي يترتب عليها تبديل المعنىٰ.

ثالثًا- إثبات ما ثبت من تصحيف أو تحريف.

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها ٦٧.

(٢) المرجع السابق ٧٣.

رابعًا- إثبات ما ثبت أنه زيادة.

خامسًا- إثبات ما ورد على جوانب المخطوطات من تعليقات.

(٢-٢-٥) ١٩٨٠م (د. حسن الشافعي)

يرى د. حسن الشافعي في مقالته «بعض صعوبات تحقيق المخطوطات العربية»، أن إثبات فروق النسخ في الهوامش قضية تتعلق بإنصاف القارئ من جهة، وتكشف واحدة من مسؤوليات المحقق؛ إذ إثبات الفروق في الهوامش تعني اتخاذ قرار علمي بشأن اختياره الذي أثبته في المتن، وهو قرار معناه أن ما لم يوضع في المتن، وأثبت في الهوامش لم يكن من وجهة نظر المحقق مناسبًا، وصحيحًا أو أقرب إلى الصحة.

(٢-٢-٦) ١٩٨٢م (د. عبد الهادي الفضلي)

تُمثِّل محاولة عبد الهادي الفضلي في «تحقيق التراث» استمرارًا لبعض التقاليد الاستشراقية الألمانية التي بدا فيها وفيًّا لكارل لخمان الذي جعل معالجة فروق النسخ إحدى مفردات ما سماه «التحقيق الابتدائي»، وهو ما يفسر لنا معالجة الفضلي لفروق النسخ تحت «المقابلة بين النسخ».

وقد قسم الفضلي الفروق بين النسخ قسمين، هما:

أولًا- الفروق التي تنتج بسبب الزيادة والنقصان.

ثانيًا- الفروق التي تنتج بسبب الخطأ والتحريف والتصحيف.

ومن المثير أن يجعل معالجة الفروق الناجمة عن الخطأ والتحريف والتصحيف ضمن حديثه عن تقديم النص.

(٢-٢-٧) ١٩٨٢م (د. عبد المجيد دياب)

تتمثَّل قيمة كتاب «تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره» في استيعابه وتعرضه للمحاولات التنظيرية لعلم تحقيق النصوص في العصر الحديث، وقد

وقف أمام ما يثبت ويهمل من الفروق في سياق المبحث الذي عقده للهوامش، وظهر من استعراضه أنه مع عدم إثبات كل الفروق، يقول: «فمن العبث إثبات كل الأخطاء التي يدرك العربي أنها سَبْق قلم من الناسخ»[١].

ثم عاد في الخلاصة فلخَّص ما ينبغي إثباته من الفروق.

(٢-٢-٨) ١٩٨٦م (د. محمد التونجي)

جعل د. محمد ألتونجي في كتابه «المنهاج في عمل البحوث وتحقيق المخطوطات» صناعة الحواشي (الهوامش) ضمن عمل المحقق، وقرر في عبارة سريعة أن جزءًا من وظائف الهوامش يتعلق بإثبات اختلاف النسخ من دون تفصيل ولا تفريع»[٢].

(٢-٢-٩) ١٩٨٦م (د. رمضان عبد التواب)

تُعَدُّ معالجة د. رمضان عبد التواب للفروق بين النسخ التي قدَّمها في كتابه «مناهج تحقيق النصوص بين القدامى والمحدثين» من أكثر المعالجات انضباطًا؛ وذلك لما يلي:

أولًا- وضعية معالجتها ضمن عمليات إعداد النص المحقق للنشر: وهي المرحلة المترتبة على تحصيل قواعد كيفية تحقيق النص، ووسائل ذلك التحقيق.

ثانيًا- معالجتها في ارتباطها بمرحلة المقابلة بين النسخ.

وقد استخرج بعض المبادئ الحاكمة في عملية التعامل مع الفروق، من مثل:

أولًا- لا يصح تغيير ما أجمعت عليه النسخ إلَّا بدليل قاطع على فساد ما ورد.

---

(١) تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره ٢٥٤.

(٢) انظر: المنهاج في البحوث وتحقيق المخطوطات ١٧٩.

ثانيًا- يثبت في الهوامش ما قام الدليل على تصحيفه وتحريفه.

ثالثًا- يثبت في الهوامش ما قام الدليل أنه نقص أو زيادة.

رابعًا- إثبات اقتراحات القراءة المظنونة في الهوامش، ما لم يقم دليل على صحتها.

(٢-٢-١٠) ١٩٨٩م (د. الصادق عبد الرحمن الغرياني)

لعل د. الصادق الغرياني يكون مِن أسبق مَن أفرد مبحثًا مستقلًّا لمعالجة فروق النسخ، يقول في الفروق الجديرة بالإثبات، في كتابه «تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث»[1].

«وقرر في هذا السبيل ما يلي:

أولًا- إثبات ما له قيمة في قراءة النص.

ثانيًا- إهمال إثبات ما يعلم بداهةً من الاختلافات».

(٢-٢-١١) ١٩٩٣م (د. مهدي فضل الله)

لم يخرج د. مهدي فضل الله عن سابقيه فيما أورده من حديث عن فروق النسخ في كتابه «أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق»، ولكنه جعل معالجة هذه الفروق ضمن قواعد تحقيق المخطوط[2].

(٢-٢-١٢) ١٩٩٣م (د. يحيى وهيب الجبوري)

عالج د. يحيى الجبوري في كتابه «منهج البحث وتحقيق النصوص» مسألة ما يثبت ويهمل من فروق النسخ بطريقين؛ مرة في سياق حديثه المتفرق عن عمل

---

(١) انظر: تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث ٩٤.

(٢) انظر: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق ١٤٨- ١٤٩.

المحقق في معالجة النصوص مما يتعلق بزيادات النسخ وتصحيح الأخطاء، ونواتج المقابلة. ومرة أخرىٰ عند حديثه عن الحواشي، يقول: «وينبغي الاهتمام بإثبات الفروق التي لها أثر في قراءة النص، حيث يترتب علىٰ اختلاف رسم الكلمة تغيير في المعنىٰ»[١]. ومن جانب آخر يميل إلىٰ إهمال إثبات الفروق الطفيفة.

(٢-٢-١٣) ١٩٩٤م (د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان)

اعتنىٰ د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان في كتابه «تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل» بمسألة فروق النسخ، وحاول أن يخضعها لمنهج منضبط. وقد عالجها في سياق معالجة المقابلة. ويظهر أنه ممن يميلون إلىٰ عدم المبالغة في إثبات فروق النسخ[٢].

(٢-٢-١٤) ٢٠٠٣م (إياد خالد الطباع)

وقف إياد الطباع في «منهج تحقيق المخطوطات» عند فروق النسخ، وجعلها من العناصر الأساسية لمعالم منهج التحقيق، وقرر ما يلي:

أولًا- ثمة فروق جديرة بالإثبات، ظهر من أمثلته أنها لم يترتب عليها تغيير في المعلومات الحاصلة من النص عند تقدير الفروق جميعًا.

ثانيًا- ثمة فروق أخرىٰ غير جديرة بالإثبات والأولىٰ أن تهمل، وكانت ناجمة عن أخطاء الناسخ، أو سهوه، أو ما يهمل تحصيلها[٣].

(٢-٢-١٥) (ملحوظات علىٰ عناية التقاليد العربية بالفروق بين النسخ)

يتضح من فحص العناية العربية المعاصرة بفروق النسخ مجموعة من العلامات يمكن بيانها كما يلي:

---

(١) منهج البحث وتحقيق النصوص ١٤١.

(٢) انظر: تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل ١٥٥ وما بعدها.

(٣) انظر: منهج تحقيق المخطوطات، إياد الطباع ٦٧، فقرة ٦.

أولًا- يظهر متابعتها للتقاليد الاستشراقية بوجه عام.

ثانيًا- يظهر استنساخ بعضها من بعض، وفي أحيان كثيرة بلا توثيق لمجهود الرواد المتقدمين (على ما نرى في صنيع يحيى الجبوري والغرياني وغيرهما).

ثالثًا- تفاوت هذه المحاولات في التنظيم والترتيب.

رابعًا- غياب وضوح وضعية فروق النسخ في الأدبيات العربية.

خامسًا- غياب ربط أشكال العناية بفروق النسخ بوظائفها كما عند المستشرقين.

سادسًا- غياب المعايير الحاكمة لقرارات الإثبات أو الإهمال لفروق النسخ.

٣- مظان معالجة فروق النسخ

أظهرت قراءة أدبيات علم تحقيق النصوص ثلاث مظان أساسية، أو مواضع تحتضن الفروق الناجمة عن اختلافات النسخ، يمكن إجمالها في ما يلي:

- **الموضع الأول**: هوامش الصفحة Foot notes (أسفل الصفحة):

وقد ظهر أن فريقًا يميل إلى تقسيم الصفحة إلى ثلاثة أقسام، هي:

(أ) قسم للمتن، بحجم طباعي كبير.

(ب) قسم لفروق النسخ (بحجم طباعي متوسط)، وهو قسم للمحققين أو الباحثين، يسجلون فيه ما ظهر لهم من فروق بين النسخ المعتمدة في تحقيق نص من النصوص.

(ج) قسم لتعليقات المحقق وتخريجاته ومعالجته للنص الذي يحققه.

- **الموضع الثاني**: متن الصفحة (الصعب):

أشارت بعض أدبيات علم تحقيق النصوص إلى أن ثمة من يسجل فروق النسخ في المتن أو صلب الصفحة، على ما نرى من إشارات د. حسن الشافعي في مقالته عن بعض صعوبات تحقيق المخطوطات.

- **الموضع الثالث:** ملحق مستقل في آخر الكتاب بعد الفراغ من النص المحقَّق:

ثمة موضع آخر استقلَّ في كثير من الأحيان بتسجيل الفروق بين النسخ التي تمثل بسبب من نِسب تكرارها سمات للمخطوطات المعتمدة في التحقيق - في المقدمات المخصصة للحديث عن الوصف (المادي/الكوديكولوجي) للمخطوطات، وبيان طريقة رسمه، وخصائص كتابته.

وقد استقر الأمر على وضع فروق النسخ في التقاليد المعاصرة في موضعين على التعيين، هما:

أولًا- في مقدمات التحقيق عند الوصف المادي للنُّسخ. وهو خاص بما يرقى إلى أن يكون خصائص عامة لخط النُّسخ، ورسمها، وقواعد كتابتها المطَّردة، من مثل:

(أ) تسهيل الهمز.

(ب) تبادل استعمال الواو والفاء العاطفتين.

(جـ) سقوط بعض الحروف سهوًا أو عجلةً أو سَبْقَ قلم... إلخ.

ثانيًا- في أسفل الصفحة من دون فصلها بهامش مستقلٍّ.

٤- ما يثبت وما يهمل من فروق النسخ: مقال في التعيين

(٤-١) لقد أفرز فحص ما أورده علماء تحقيق النصوص في ما يتعلق بما ينبغي أن يثبت أو يهمل من فروق النسخ - اضطرابًا وتفاوتًا في كلا التقليدين الاستشراقي والعربي، أو في أدبيات كل تقليد على حدة.

ونحن نرى أن هذا الاضطراب والتفاوت مردُّه إلى مجموعة من الأسباب لم يحكم ضبطها ابتداء، أهمها: «غياب تحكيم معيار الوظيفة الحاكمة».

إن تعيين الوظيفة المنشودة من وراء العناية بتسجيل فروق النسخ، من شأنه تعيين كيفية التسجيل، ومدى تقدير هذه الفروقات تشدُّدًا أو ترخُّصًا.

إن تحكيم وظيفة التيسير على القارئ، وطلب عدم تشتُّته، وعدم إرهاقه؛ من جانب، وتحكيم وظيفة التوفير الاقتصادي من جانب آخر، يحمل على اتخاذ قرار بالتخفيف من التوسع في إثبات الفروق المختلفة، والاكتفاء بتسجيل الفروق الجوهرية التي ترتب عليها نوع تغير في المعلومات الناتجة عن تقدير كل اختلاف.

أما إذا حكَّمنا الوظيفة المعرفية والتاريخية والتطورية التي تتعلق بدراسات تطور الكتابة، وأنواع الأخطاء، ومستويات النِّساخة على امتداد العصور، فإنه سيحملنا - ولا شك - على التوسع في إثبات الفروق بين النسخ، ولن يكون ثمة مجال لتقسيم الفروق إلى جوهرية وتافهة؛ إذ ستكون الفروق جميعًا في ظل هذا النمط من الوظائف- جوهرية جميعًا.

وهذا الملمح الأخير تنبه إليه عبد الرحمن المعلِّمي في رسالته عن التصحيح العلمي للنصوص عندما قال في مسوِّغات ميله نحو إثبات الفروق التي تظهر من اختلاف النسخ في الهوامش: «إن في طبع الكتاب ونشره إتلافًا لأكثر نسخه القلمية؛ لأن الناس يعتنون بالمطبوع فتنزل قيمة النُّسخ القلمية جدًّا، فيضعف الاعتناء بحفظها، فيسرع فيها التلف، وتلف معها كثير من الفوائد التي أهملت في المطبوع (من بيان فروق النسخ)، فمن الحق على من يتعاطى طبع كتاب أن يحرص على جمع نسخه الجيدة، واستيفاء ما فيها مما يحتمل أن يكون له فائدة، ومن ذلك أكثر الاختلافات بينها»[1].

صحيحٌ أن حفظ المخطوطات والنزول بقيمتها لم يعد قائمًا، وصار محل عناية وتقدير، لكن تبقى الملحوظة صحيحة، وهي أن النظر إلى ما يمكن تحصيله من فوائد التوسع والاستيفاء في ذكر فروق النسخ واختلافاتها، متوقف على اتخاذ قرار بشأن طريقة تسجيل الفروق إثباتًا وإهمالًا.

---

(١) أصول التحقيق العلمي ٣٨.

(٤-٢) من هنا فإنه يظهر أن الغاية من التحقيق في أيٍّ من تقليدَيْه، كافية في تقديم نص صحيح، كالأصل أو أقرب ما يكون إليه، من دون إثقاله بالهوامش، تفرض علينا الميل نحو اتخاذ قرار بإثبات ما يؤدي إلىٰ هذه الغاية ويعين علىٰ تحقيقها.

علىٰ أننا نرىٰ في سياق بيان تعيين ما يلزم إثباته وإهماله من الفروق، معالجة الأمر كما يلي:

أولًا- إثبات كل الفروق التي تظهر بين النسخ المختلفة، مما لا مدخل له في تحصيل معنىً مختلف، أو مما لا مدخل فيه في تغيير حجم المعلومات عند كل مرة يظهر فيها فرق من الفروق- في مقدمات التحقيق في الجزء المخصص للحديث عن وصف النسخ المعتمدة في التحقيق؛ ليشمل خصائص كل نسخة، وسماتها في الكتابة ومميزاتها، مقارنة بغيرها.

ولا بأس من التوسع في هذا الموضع من ذكر فروق ما بين النسخ المختلفة.

ثانيًا- إهمال ما لا فائدة منه من جهة إقامة النص أو تقويمه؛ إما لتفاهة الفرق الناجم عن اختلاف النسخ، أو لوضوحه جدًّا، بحيث يتمكن كل قارئ من التوصل إليه، أو مما هو داخل في تقاليد النِّساخة مما سبق ذكره في مقدمات التحقيق عند التعرض لوصف النسخ، وبيان سمات رسمها وكتابتها.

وفي هذا النطاق يتبين لنا أنَّ ما يلزم إثباته في هوامش الصفحات من فروق النسخ هو:

أولًا- الفروق التي يترتب عليها اختلاف المعنىٰ، وتغيُّر أحكام العلم، ولو كانت الفروق متعلقة بكلمة من الكلمات، أو رواية من الروايات.

- ومن أمثلة ما وقع لي مما أثبتُّه من فروق النسخ عند تحقيق «الحدود النحوية» للأُبَّذي عن (م) نسخة تيمور (في دار الكتب المصرية ٥٠٧ نحو تيمور)، حيث ورد النص فيها عن «الصوت» أنه: «هو الهواء المنضغط بين القارع والمقروع»؛

لأن نسخة أخرىٰ هي (ت) (دار الكتب المصرية ٤٠١ نحو تيمور) أوردت النص عنه أنه: «هو ما تسمعه الآذان».

فهذا نوع من الفروق يلزم إثباته؛ لأنه يترتب عليه نوع تقدير معرفي يتعلق بالمسألة العلمية المعينة. ومن مثل ما جاء في بعض نسخ «فقه اللغة»: (وجدته) وفي أخرىٰ (علقته)، مما قد يفيد أن الوجادة بمعنىٰ التعليقة!

- ومن أمثلة ما يلزم إثباته كذلك الفروق الناتجة عن الترادف، ولا سيما في باب الاصطلاح؛ لأنه قد يسهم في بيان مذهب المؤلف العلمي، أو يسهم في بيان الأغراض التعليمية التي تعمل علىٰ توضيح بعض الألفاظ الفنية بإيثار استعمال الواضح السهل الشائع، فقد جاء في بعض نسخ «الحدود النحوية» استعمال مصطلح «الجر»، واستعمال مصطلح «الخفض»، وهما مصطلحان مترادفان، لكن اختيار أحدهما للمتن يلزم معه إثبات الآخر في الهامش.

- ومن أمثلة ذلك - أيضًا - ما ورد في بعض نسخ «الحدود النحوية» للأُبَّذي في سياق تعريفه للمفرد بأنه: «هو ما لم يقترن به علامة تثنية أو جمع» وفي نسخة أخرىٰ هو: «ما ليس بمثنىٰ ولا مجموع»؛ إذ بينهما نوع فارق في الضبط العلمي.

علىٰ أن التوسع لازم عند تحقيق المعجمات تعيينًا.

ثانيًا- الفروق التي يترتب عليها إخلال بالأوزان والعَروض.

وهذه الفروق مما اتفقت علىٰ إثباتها أدبيات التقليدَيْن الاستشراقي والعربي معًا.

- ومن أمثلته مما وقع لي عند تحقيق «الحدود النحوية» للأُبَّذي ما جاء زيادة في إحدىٰ نسخه في قول الناظم عند جمعه أنواع النائب عن المصدر (المفعول المطلق):

ونـائـب مـوكد تـــــلاقي في أصله معنىً وفي اشتقاق

حيث ورد في بعض النسخ: «ونائب عن مؤكد»، وإثبات «عن» يخل بوزن البيت.

ويتعلق بهذا البند - أيضًا - لزوم ذكر الفروق التي تكشف عنها النسخ المختلفة مما يدخل في روايات الأشعار المختلفة؛ لأنه يترتب على هذه الفروق أمور مهمة جدًّا في البحث في الثقافة العربية في مجالات مختلفة، تتعلق باللهجات، وأسماء الأماكن، وطرق رواية الشعر... إلخ.

- ومن أمثلة ذلك ما وقع لي عند تحقيق «فقه اللغة وسر العربية»، حيث ورد البيت في النسخة المعتمدة:

إذا ذكرت عيني الزمان الذي مضىٰ بصحـــراء طـلح ظلَّتـا تكفـان

فقد ورد فيها جميعًا مخالفة للمصادر الأخرىٰ هكذا: «طلح». وفي مصادر التخريج: «فلج»[1] !

ثالثًا- تصحيح نصوص الكتاب العزيز مما ليس داخلًا في نطاق القراءات، وإثبات ما لم يصحَّ في الهوامش.

رابعًا- التوسع في ذكر فروق الأحاديث والآثار.

خامسًا- التوسع في ذكر الفروق بين النسخ عند تحقيق النصوص وفق منهج النص المختار، وهي فروق الزيادات والنقصان والتبديل وتغير المواضع.

سادسًا- ذكر الفروق الناجمة عن التحريف والتصحيف في النصوص النوعية، كالمعجمات والتفاسير وشروح الحديث والدواوين وشروح الأشعار ومعاجم البلدان... إلخ، إذ قد يكشف الزمان عن شيء ما يتعلق بهذه الفروق، ومن ذلك ما وقع في بعض نسخ «فقه اللغة» للثعالبي مكان «الحمة» وهي الحجارة السود

---

(١) فقه اللغة وسر العربية ٢/٦٥٥.

اللازمة بالأرض، وردت: «الحوّة»[1] !

ويدخل في ما يلزم ذكره من الفروق بين النسخ ما يرد من أسماء الأعلام، والأماكن، والكائنات... إلخ.

إننا بهذه الطريقة نكون قد جمعنا بين طريقتي المستشرقين التي تميل نحو التوسع في استيفاء ذكر الفروق بين النسخ، وطريقة العرب التي تميل نحو عدم التوسع في ذكر أنواع الفروق الناجمة من اختلاف النسخ بعد المقابلة والتحقيق.

٥- وظائف ما يثبت وما يهمل من فروق النسخ

لا شك أن العناية بمبحث فروق النسخ، والجدل حول ما يثبت وما يهمل مما يقف في الخلف منه مجموعة من الوظائف التي يمكن تحقيقها من مثل:

أولًا- الوظيفة المعرفية

إن إثبات الفروق (في مقدمات التحقيق) أو (في الهوامش السفلية)، يمكن أن يخدم عددًا من المجلات العلمية المرتبطة بالتراث، من مثل:

(أ) دراسة تطور الكتابة العربية.

(ب) قياس مدى الترخص والتجوز في إثبات بعض الحروف أو إهمالها.

(ج) دراسة أثر التأليف في ظهور عدد من المترادفات.

(د) الإسهام في دراسة اللهجات من الجهة المعجمية تبعًا لجغرافية التوزيع للنسَّاخ؛ بما تكشف عنه هذه الفروق من ترادفات مثلًا.

(هـ) تطور دراسات التحريف والتصحيف.

(و) عزو بعض النصوص والآراء إذا كانت فروق النسخ مما ينتج عنه زيادات.

---

(١) فقه اللغة وسر العربية ٢/٥١٣.

ثانيًا- وظيفة اكتشاف منازل المحققين المعاصرين

إن إثبات فروق النسخ في الهوامش كاشف - في كثير من الأحيان - عن مدىٰ ما بذله المحقق في ترجيح قراءة ما دون غيرها، وهو ما قد يسهم في بيان درجات المحققين المعاصرين عند الترجمة لهم، بناء علىٰ استصحاب جهدهم في صناعة هذه الهوامش، وكيف كان إعمال عقولهم في إثبات الفروق، وحركة توزيعها بين الصلب والهامش.

ثالثًا- وظيفة تحسين التحقيقات وتصحيحها

إن إثبات الفروق في الهوامش يتيح لمن ارتقىٰ في درجات العلم ومنازله أن يصحح بعضًا مما يقع فيه بعض المحققين.

وهو ما يعني أن إثبات فروق النسخ في الهوامش قد ينتج عنه واحدة من النتائج التالية:

(أ) دعم اختيار المحقق لما أثبته في المتن.

(ب) تصحيح الاختيار بترجيح ما ثبت في الهامش بعد أن كان مرجوحًا عند المحقق ساعة اختار قراءة غير التي أثبتها في الهوامش. وهو ما يعني أن إثبات فروق النسخ ييسر عملية تصحيح بعض المواضع أحيانًا.

رابعًا- وظيفة الكشف عن تاريخ بعض النساخ وتقدير وقتهم وأمانتهم

خاتمة:

لقد كشف هذا المبحث عن أهمية معالجة فروق النسخ، والجدل الدائر حول ما يثبت فيها ويهمل.

ونتج عن هذه العناية بعض من النتائج هي:

أولًا- محاولة ضبط مفهوم فروق النسخ وتحريره.

ثانيًا- استعراض أدبيات كل من التقليد الاستشراقي والعربي في معالجة هذه المسألة.

ثالثًا- ظهر تأثر العرب بمنجَز المستشرقين في هذا الباب.

رابعًا- ظهر نوع اضطراب وتفاوت في التعامل مع ما ينبغي إثباته أو إهماله من فروق النسخ، بسبب من غياب المعايير الحاكمة عند مناقشة المسألة.

خامسًا- دعا هذا المبحث إلى أن واحدًا من الطرق المهمة في حسم الجدل في قرار ذكر الفروق ومداه، كان في تعيين الوظيفة المنشودة من وراء إثبات الفروق.

سادسًا- اجتهد هذا المبحث في تعيين فروق النسخ التي يلزم ذكرها في الهوامش، وتلك التي يلزم ذكرها في مقدمات التحقيق.

سابعًا- استعرضت بعض مطالب المبحث أدبيات التقليد الاستشراقي والتقليد العربي من جهة معالجة فروق النسخ.

ثامنًا- عرض المبحث في بعض مطالبه المظانَّ المختلفة لذكر فروق النسخ.

تاسعًا- اجتهد المبحث في تعيين عدد من الوظائف التي يمكن استثمار فروق النسخ من أجل تحقيقها.

عاشرًا- حاول هذا المبحث أن يفيد من عطاء الاتجاهات المختلفة المتوزعة على التوسيع والتضييق في ذكر فروق النسخ.

ويبقى هذا الإجراء على الرغم من تهميشه السابق أكثر من مجرد إجراء شكلي عابر، إنه دليل حيوية وتدفق حقيقيين مع قليل من التحليل ربما يكشف عن عمل عقل المحقق وروحه معًا.



المراجع

١- أسس تحقيق المتون التي ستنشر من قبل مركز البحوث الإسلامية، (إيسام) بإستانبول، تركيا ٢٠١٤م.

٢- أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، للدكتور مهدي فضل الله، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٨م.

٣- أصول نقد النصوص ونشر الكتب، جوتهلف برجشتراسر، أعدها وقدم لها د. محمد حمدي البكري، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٥م.

٤- تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره، للدكتور عبد المجيد دياب، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣م.

٥- تحقيق التراث، للدكتور عبد الهادي الفضلي، مكتبة العلم، جدة، ١٩٨٢م.

٦- تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، للدكتور عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، الرياض، ١٩٩٤م.

٧- تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، مؤسسة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٥م.

٨- تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا ١٩٨٩م.

٩- فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي، قرأه وقدَّم له وعلَّق عليه د. خالد فهمي، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٩٨م.

١٠- في الميزان الجديد، للدكتور محمد مندور، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠٤م.

١١- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، للدكتور مجدي وهبة وكامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٤م.

١٢- مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، د. فرانتز روزنتال، ترجمة د. أنيس فريحة ومراجعة د. وليد عرفات، دار الثقافة، بيروت ١٩٨٤م.

١٣- المنهاج في البحوث وتحقيق المخطوطات، للدكتور محمد التونجي، عالم الكتب، حلب، ١٩٨٦م.

١٤- منهج تحقيق المخطوطات، إياد الطباع، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣م.

١٥- نقد النص، لبول ماس (ضمن النقد التاريخي) ترجمة د. عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨١م.

